مصالحها مع مصالح الاردن ودوره في المنطقة ، وما عرف عن تلك الدول من علاقة وثيقة بالسياسة الاميركية . ولا يمكن الفصل بين هذا الوضع والبرود الذي استمر يطبع العلاقات الاردنية ـ الاميركية .

ان النظام الاردني لم يستسلم للوضع الجديد الذي فرض نفسه على المنطقة ، وبدأ مبكرا بنشاط كثيف وعلى كافة الاتجاهات محاولا ربط الاردن بخيوط سياسية جديدة ووصل ما انقطع منها . لقد حاول النظام الاردني استكمال سياسة الانفراج الداخلية التي بدأها ما قبل حرب تشرين ، وعاد الى سياسته القديمة ، محاولة الالتقاء في منتصف الطريق مع مشروع الدولة الفلسطينية وحركة المقاومة ، اذ تقدم بسلسلة من العروض لتقاسم السلطة في الاردن مع حركة المقاومة ، ولقد كشف الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، جانبا من هذه العروض ، اذ اشار الى ان الملك حسين قد عرض عليه رئاسة الوزارة ، ولكنه رفضها ، وذلك بتصريح شهير له في الكويت . ولقد صعد النظام حديثه عن استعداده لاجراء تبديل حكومي بحيث يؤتى بحكومة ذات صبغة وطنية ، وبرئاسة أحد الاشخاص الشرق اردنيين المحسوبين على الحركة الوطنية . ولقد كان النظام يصعد من وعوده واستعداده « للتنازل » امام حركة المقاومة ، مستغلا كل خبرته في اتقان فن التراجع في اللحظات الخطرة والحرجة ، والتي تعلمها جيدا في تجربته مع الحركة الوطنية في عامي ٥٦ و ٦٧ . وذلك بترويجه لدعوة تناقلتها الانباء عن استعداده لترك السلطة الى حركة المقاومة وان يصبح ملكا دستوريا فقط . في محاولة منه لاستدراج حركة المقاومة لعقد صلح معه على الطريقة التي استدرج بها الحركة الوطنية عام ٥٦ ،لكن المقاومة هذه المرة لم تقع في الفخ الذي نصبه النظام لها.

ان سياسة النظام بالالتقاء مع حركة المقاومة الفلسطينية في منتصف الطريق بعروضه لتقاسم السلطة مع حركة المقاومة . هذه السياسة اقترنت بنشاط على الصعيدين العربي والدولي في محاولة من النظام للاتكاء على تلك النشاطات لتعزيز موقفه في لعبة التسوية ، ومن هنا كانت زيارته الدراماتيكية لسوريا في وقت كان فيه تمايز الموقف السوري عن مثيله المصري قد بلغ الذروة . زيارة الملك حسين لسوريا في تلك الفترة كانت محاولة ذكية للعب الورقة السورية في وجه اميركا ، ولكن (تضامن) الاردن مع سوريا لم ينته لشيء يذكر وبقيت الزيارة في أطار بروتوكولي محض . ولم يكن ثمة مجال لنتائج أفضل ، اذ أن الافق الاردني لتلك الزيارة ، كان في حدود اثارة (غيرة) اميركا كي تمنحه دورا في التسوية السياسية المطروحة .

في الوقت نفسه فقد حاول النظام الاردني أن يلعب ورقة المعسكر الاشتراكي ، متخذا بوابة له رومانيا ، التي قام الملك بزيارتها ، ولكن تلك الزيارة لم تسفر عن نتيجة ، بل على العكس من ذلك فان موقف تشاوشيسكو رئيس وزراء رومانيا ، كان جليا في تأييده لمشروع الدولة الفلسطينية ، اذ صرح بذلك علانية اثر لقائه مع بعض اركان حركة المقاومة الفلسطينية خلال زيارته الاخيرة لبيروت .

سبقت هذه التحركات المكثفة ، داخليا ، فلسطينيا ، عربيا ، ودوليا ، زيارة الملك حسين لبريطانيا في طريقه للولايات المتحدة الاميركية ، محاولا اضافة الورقة البريطانية ، لجملة الاوراق التي اعتقد انها بيده كأداة ضغط على الولايات المتحدة الاميركية ، كدليل حسي على انه يستطيع اللعب بعيدا عنها !!

ان النظام الاردني بخطواته هذه ، كان قد تحرك بعيدا عن الدور المرسوم لاداة امبريالية . لقد حاول أن يتصرف بدرجة من الاستقلالية وان يجري اتصالاته بوحي من هذا الشعور ، ولكن الولايات المتحدة الاميركية ، لم تتعود ان تمنح الانظمة التابعة لها